أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2013)

م. كريم عبيس حسان العزاوي

تاريخ استلام البحث: 2015/3/18 تاريخ قبول النشر: 2015/6/24

المستخلص

تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في التسعينيات من القرن العشرين، حيث يتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من مردودات إيجابية على عمليات النمو الاقتصادي.

وتستهدف الدول النامية ومن ضمنها العراق من وراء تشجيع الاستثمار الى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن عدم دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجية الإنمائية للدولة، سوف يؤدي- فقط - إلى أن يعظم الاستثمار الأجنبي المباشر من منافعه، بصرف النظر عما تحقق من أهداف إنمائية للدولة المضيفة أو المستقبلة له، فما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي العراقي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا البحث على ثلاثة مباحث، تناول الاول مراجعة نظرية للاستثمار الاجنبي المباشر، فيما تناول الثاني واقع القطاع الصناعي في العراق، أما المبحث الثالث فقد تناول قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات نمو القطاع الصناعي في العراق، ومن اهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث هو عدم وجود علاقة معنوية بين متغيري البحث.

The Impact of Foreign Direct Investment on the Growth of Industrial Sector in Iraq (2003-2013)

Abstract

FDI flows considered one of the most important sources of external funding for developing countries in the nineties of the twentieth century, where it is reliable in financing the gap between investment and domestic savings, so different countries of the world trying to attract more foreign direct investment because of its positive returns on economic growth process.

The developing countries targeting, including Iraq, encourage investment to achieve many of the economic and social objectives, but that the lack of integration of foreign direct investment in the framework of development Strategy of the state, will lead - only- that maximizes FDI benefits, regardless of whether check development goals of the host country, what the impact of FDI on the Iraqi industrial sector growth?.

To answer this problem we decided to split the research into three sections, the first dealing with the theory of foreign direct investment, while the second dealt with the reality of the industrial sector in Iraq, while the third section dealt with the measurement of the impact of FDI on the industrial sector growth rates in Iraq, and the most important conclusions that came out of research is the lack of a significant relationship between the variables of the research.

مقدمة

يُعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment خلال التسعينيات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ومازالت إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينات حتى وصلت إلى

49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009م، هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات على هذه الاقتصاديات.

فالاستثمار الاجنبي المباشر احد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحالي في العراق فهو يمثل اهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي لدوره في عملية التمويل الرأسمالي كذلك فانه يعد وسيلة هامة لتوفير التشغيل ونقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد ،وفي العراق نلاحظ وبشكل جلي للمتخصص وغير المتخصص في شؤون الاقتصاد والمال ان الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيف الحجم والتأثير ويعود ذلك الى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيأ لجذب هذه الاستثمارات بالرغم من ان قانون رقم 13 لعام 2006 تضمن العديد من المزايا والاعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية وتميز المستثمر الاجنبي عن المحلي الا ان هذا القانون وتعديلاته لم تؤد الى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المتوقع على الرغم من اهميته، سيما في القطاع الصناعي.

أهمية البحث

تبع أهمية البحث من الاتي:

- التعريف بمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته في نمو القطاع الصناعي في العراق.
- محاولة إيجاد علاقة رياضية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين نمو القطاع الصناعي في العراق.

مشكلة البحث

إن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي فيه، لما يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا عديدة من مثل خلق مزيد من فرص العمل، تقليص معدلات الفقر، استقدام التكنولوجيا الحديثة، ولكنه وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في العراق بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فانه حتى الوقت الحاضر لاتزال البيئة العراقية طاردة للاستثمار مقارنة بالعديد من الدول النامية.

فرضية البحث:

على الرغم من أن اغلب الدراسات الإحصائية أثبتت بأن هناك صلة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في اغلب البلدان المضيفة للاستثمارات الاجنبية، الا أنه في العراق لم يكن هناك من أثر يُذكر للاستثمارات الاجنبية على القطاع الصناعي فيه، لذللك انطلق البحث من فرضية مفادها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ليس لها اثر على نمو القطاع الصناعي فيه.

منهجية البحث

لما كان هذا البحث هو بمثابة محاولة لتحديد طبيعة العلاقة وتصوير ووصف الوضع الراهن لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وعلاقته بنمو القطاع الصناعي، فأن الباحث استخدم المنهج الوصفي مع التعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث بالأسلوب الكمي.

هيكلية البحث

وبإزاء ما تقدم تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، جاء الأول كمراجعة نظرية مختصرة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد ناقش واقع القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2013)، أما المبحث الثالث فقد تم من خلاله قياس أثر العلاقة بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في العراق.

المبحث الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر.. مراجعة نظرية

اولاً – معنى الاستثمار الاجنبي المباشر:

عرّفت منظمة التجارة العالمية الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه قيام مستثمر في بلد ما بامتلاك اصول او موجودات في بلد اخر- البلد المستقبل – مع وجود آلية لديه في ادارة ذلك الاصل [1].

فيما عرّفه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بانه يشمل علاقات طويلة الاجل ويعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان مقيم في احد اقتصاديات غير اقتصاديات المستثمر الاجنبي المباشر او المشروع التابع للمستثمر الاجنبي)[2].

وعرّفه آخرون بأنه قيام شركة او منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الام وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات وذلك بتملك 10% او اكثر من رأسمال المشروع على ان ترتبط هذه الملكية بالتأثير على ادارتها [3].

وكذلك تم تعريفه بانتقال رؤوس الاموال من الخارج الى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الانتاج والتنمية في الدول المضيفة [4].

مما ورد اعلاه نستنتج ان الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن نشاط تمويلي لجهة خارجية داخل البلد المستقبل من اجل الحصول على مكاسب مختلفة مادية وغير مادية وبالمقابل فهو مصدر مهم للتنمية في البلد الذي سوف يستقر فيه بموجب اتفاقيات بين الطرفين طريقاً للقوانين النافذة.

ثانياً – انواع الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك العديد من التصنيفات المختلفة لأنواع الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك تبعاً للدوافع والمحفزات التي تفضي للاستثمار المطلوب واجمالاً هناك عدة انواع وفق المعايير الاتية [6].

1. معيار البحث عن المصادر :- يهدف هذا النوع من الاستثمار الى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما تلك الغنية بالمواد الاولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة او وجود عمالة ماهرة مدربة.
2. معيار البحث عن الاسواق:- وهدفه تلبية المتطلبات الاستهلاكية في اسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة او الاقليمية) لاسيما تلك التي كان يتم التصدير لها في فترات سابقة.
3. معيار البحث عن الكفاءة :- يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة كالسوق الاوروبية او شمال القارة الامريكية.
4. معيار البحث عن اصول استراتيجية :- يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك او شراكه لخدمة اهدافها الاستراتيجية.

هذا بالإضافة الى وجود العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الاجنبي المباشر سواءً من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) او من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات ، فمن منظار الدولة المصدرة يمكن تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاثة انواع هي :-

أ. الافقي :- ويهدف الى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية غرضه انتاج نفس السلع او سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.

ب. العامودي :- ويهدف الى استغلال المواد الاولية(الاستثمار العامودي الخلفي) او للاقتراب اكثر من المستهلكين من خلال التملك او منافذ التوزيع(الاستثمار العامودي الامامي).

ج. المختلط: ويشمل هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر ثلاثة انواع حسب الهدف منها وهي:

1. الاستثمارات الهادفة الى احلال الواردات.
2. الاستثمارات الهادفة الى زيادة الصادرات.
3. الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ويمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يأخذ اشكالاً عديدة اعتماداً على نوع المستثمر ودرجة المخاطرة التي يحددها لنفسه وهذه الاشكال هي [7] :-

1. اسهم قليلة في شركات البلدان المضيفة – اي من خلال شراء الاسهم مباشرة من البورصة المحلية للبلد المضيف وكثيراً ما يشار الى تلك الاستثمارات بالاستثمارات السالبة او استثمارات المحافظ ذلك ان المستثمرين لا يتحكمون في اليات هذه الشركات وقد لا يكون لهم دور يذكر في اسلوب ادارة الشركة وغالباً ما يحصل المستثمرون على

حصص صغيرة في الشركات الاجنبية من خلال خصخصة المنشات التي تمتلكها الدولة ومقايضة الديون بالاستثمارات الخاصة والشركات العامة.

2. المشروعات المشتركة :- هي عبارة عن شركات يؤسسها ويملكها بصورة مشتركة مستثمرون اجانب مع شركاء محليون واحياناً شركات مملوكة للدولة او حتى لمؤسسات حكومية ومن ميزات هذا النوع من الاستثمارات انها تسمح للمستثمر الاجنبي بتواجد اكبر في السوق المحلية مع نسبة مخاطرة اقل مما هو عليه عند شرائه لشركة محلية مباشرة او تأسيس لشركة فرعية مملوكة بالكامل له في البلد المضيف.
3. اتفاقيات الترخيص مع شركات البلدان المضيفة :- في ظل هذا الشكل يجوز للشركات العالمية نقل حقوق استخدام تكنولوجيا معينة الى شركة محلية تضطلع بمسؤولية الانتاج والتسويق للسوق المحلية وتقوم الشركات المحلية بالمقابل بتسديد مبالغ مالية الى الشركات متعددة الجنسيات.
4. حصص اغلبية في شركات البلد المضيف:- ويتحقق هذا الشكل من خلال شراء الاسهم (الخصخصة) اي استبدال الديون بالملكية ...وغيرها من الاساليب ويتطلب هذا الخيار التزاماً اشد من جانب المستثمرين الاجانب وفترة زمنية اطول.
5. شركة فرعية يمتلكها المستثمر بالكامل في البلد المضيف:- ويمثل هذا الخيار اعلى درجات المخاطرة والالتزام بالنسبة لشركات دولية النشاط وهو غالبا ما يحتفظ به للأسواق المحلية لما يمكنه من تحقيق ربح واستقرار كبيرين ويتيح هذا الخيار للمستثمر الاجنبي التواجد من خلال شركات تابعة بملكيتها داخل السوق الناشئة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر:

الاستثمار الاجنبي المباشر هو ليس فقط راس مال كما يبدو للبعض بل يشمل بالدرجة الاولى نقل التكنولوجيا الحديثة وكذلك يعني الاساليب الحديثة في الادارة وادخال تقاليد العمل الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية سواءً في مجال الادارة او في مجال التكنولوجيا وتشغيل القوى العاملة العاطلة عن العمل ومشاركة العالم في النهضة العلمية الحديثة .. ولما كان هذا الاستثمار بهذه الاهمية صار لزاماً توفر مجموعة من العوامل التي يعتمد عليها نوعياً وكمياً والتي تعد ايضاً من العوامل الاساسية المؤثرة على اي نوع من هذا الاستثمار وهي :-

1. بيئة الاستثمار:- بما تعنيه من توفير المناخ الاستثماري الجاذب الملائم وهو يرجع الى سمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية كذلك وجود الحوافز وانخفاض الفساد وتوفير بنى تحتية ملائمة الى اخر القائمة بما في ذلك توفر خدمات ما بعد الاستثمار.
2. اطار سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر:- ومن هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية ووجود قوانين جاذبة ومعايير لدى البلدان المضيفة تستجيب لحاجة ومتطلبات الشركات وهنا ايضا تبرز اهمية هيكل السوق والاتفاقيات الدولية.
3. المحددات الاقتصادية :- واهمها ثلاث هي:-

أ. عوامل السوق من حيث الحجم ومعدل الدخل الفردي كذلك معدل نمو السوق وقدرة الوصول الى الاسواق العالمية .

ب. عوامل الموارد كتوفر المواد الخام والعمالة الكفؤة الرخيصة وتوفر التكنولوجيا اي المستوى التقني المطلوب والابتكارات

ج. عوامل الكفاءة ككلفة الاصول والموارد والمدخلات الاخرى ناهيك عن تكاليف النقل والاتصالات والسلع الوسيطة وهذه كلها تلعب ادواراً مهمة في تشكيل حزمة التكاليف لمختلف انواع المنتجات.

هذا من جانب الدولة المضيفة وفي المقابل يجب توفر خصائص استراتيجية للاستثمارات الاجنبية اي يجب ان تتمتع هذه الاستثمارات او الشركات المستثمرة بمجموعة من الخصائص تعتبر ايضاً من المبررات التي تعمل بموجبها وتتعلق اغلبها باستخدام مزاياها التنافسية التي تنفرد بها ومنها[8]:

1. التفوق التكنولوجي وتقدم بحوث التطور والتنمية.
2. وفرة الموارد المالية وكثافة استخدام راس المال.

3. وفرة الموارد البشرية والادارية والمهارات المختلفة.
4. التقدم في تكنولوجيا الادارة والتسويق.
5. التكامل الافقي والراسي او التنوع في النشاط او السلع والاسواق وغيرها.
6. الايجابية والجرأة.
7. كثافة الجهود الترويجية و التطور في وسائل الاعلان.

هذه الخصائص وغيرها يمكن الاستفادة منها بشكل ملح في السوق العراقية لاسيما بقدر تعلقها بالتكنولوجيا الحديثة التي مازالت غير متوفرة في اغلب صناعاتنا وفي مختلف القطاعات.

رابعاً: معايير اختيار القطاعات التي يوجه نحوها الاستثمار الاجنبي المباشر :-

لازال موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر موضع جدال ونقاش بين القائمين على شؤون المال والاعمال والاستثمار والصناعات وكل النقاشات تدور حول مدى جدوى هذا النوع من الاستثمار اي هل ان الاستثمار الاجنبي المباشر فيه من المنافع ما يفوق المضار بالنسبة للاقتصادات الوطنية المستقبلة ؟ وهل يسمح للمستثمر ان يضع كل ما لديه من امكانات استثمارية بلا رقيب او محددات او تدخل من قبل البلد المضيف؟ فالمستثمر غايته الربح وان كان له الحق المطلق في اختيار اي القطاعات يستثمر فيها فهو يختار ما يناسب اهدافه وتطلعاته وهكذا.. وبشكل عام يدور النقاش حول جدوى هذه الاستثمارات في الدول النامية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسياسات المتعلقة بهذه الاستثمارات وهناك فريق مؤيد لهذه الاستثمارات لما لها من مردودات اقتصادية للدول المضيفة متأتية من مكتسبات الدخل القومي الناتجة عن الاجور والرواتب والضرائب التي تدفعها الشركات الاجنبية في الدول المضيفة وعائد راس المال الذي يتوقف حجمه على نسبة مساهمة الدول المضيفة في الشركة الاجنبية وعوائد الصادرات ومن استخدامات بعض عناصر الانتاج المحلية .

وفي الوقت نفسه يرى البعض ان عوائد الاستثمارات الاجنبية غير مؤكدة وما هو الا استنزاف للموارد البشرية والمالية للبلد المضيف من خلال علاقات الانتاج الرأسمالية والاستحواذ على فائض القيمة الناتج من قوة العمل المحلية واستغلال هذه القوة من قبل المستثمرين اي ان اصحاب هذا الراي يرون ان المساوئ التي ترافق الاستثمار الاجنبي اكثر من ايجابياته من خلال قيام المستثمر الاجنبي بالتحكم في الانتاج والاسعار واخراج الارباح والموارد بما يخدم مصلحته بالدرجة الاولى وتعميق تبعية الدول المضيفة الى دولة المستثمر الاجنبي (تبعية تكنولوجية ومالية واقتصادية) هذا ناهيك عن تبعية السوق المحلية للأسواق العالمية و ما تعكسها من تقلبات.

وتأسيساً على ذلك صار لزاماً على الدول المضيفة وضع معايير للاستثمارات الاجنبية تتلاءم وتفي بحاجة اقتصاديات هذه الدول لتحقيق اهدافها ولابد من وضع اولويات للقطاعات المراد الاستثمار فيها وفق اسس تراعي الميزة النسبية والمعايير الاجتماعية احياناً كإنتاج السلع والخدمات الاساسية ومعايير تحقيق اهداف التنمية والتطور التكنولوجي واهم هذه المعايير:-

1. اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، اذ يجب ان:

أ. يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات الفائضة ويخفف النقص الحاصل في العملات الاجنبية والبنى التحتية.

ب. يحفز الاستثمار المحلي من خلال اثار الارتباطات الصناعية- شراء المدخلات المحلية وتجهيز الشركات المحلية بالمدخولات الوسطية.

ج. زيادة صادرات البلد.

د. توفير المعدات والتكنولوجيا التي لا يمكن صناعتها محلياً.

هـ. ان المؤشر الاساسي لقياس اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي هو:-

- نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي تكوين راس المال الثابت .
- مساهمة الاستثمار في زيادة تكوين راس المال الثابت الذي يؤدي الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي .
- مقدار تشغيل الطاقات العاطلة وغيرها من المؤشرات.

ولكي يصبح الاستثمار مؤثراً يجب ان يترتب عليه خلق طاقات انتاجية اما اذا اقتصر على مساهمات في ملكية الاصول الوطنية الانتاجية (مشتريات الاجانب لأصول قائمة) فلن تكون للاستثمار اي اثار تنموية لاحقة.

و. وبتوسيع الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف النمو سيتم خلق وظائف جديدة وزيادة فرص العمل(بحيث تناسب تكنولوجيا الانتاج مع طبيعة سوق العمل المحلية كماً ونوعاً)

2. اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق الفائض.

يؤمل من دخول الاستثمار مساهمته في تحقيق الفائض في الميزان التجاري ويتوقف ذلك على مدى مساهمة تلك الاستثمارات في حدوث زيادة او توسيع في الطاقات الانتاجية لهم في زيادة الصادرات او تقليل الواردات.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي العراقي

أولاً. نبذة تاريخية

يمكن تقسيم الفترات التي مر بها القطاع الصناعي في العراق حتى عام 2003 على اربع مراحل هي:-

المرحلة الاولى (1921-1958م) –

ارتبط نشؤ الصناعة الحديثة في العراق تاريخياً بالقطاع الخاص الذي تولى ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921م انشاء عدد من الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على مواد محلية كصناعة الخزف والبسط وبعض المواد الغذائية والدباغة اما بقية المواد فكان اغلبها من الهند.

اما دور الدولة في تلك الفترة فكان دور غير مباشر من خلال تقديم بعض المحفزات في التشريعات المتعلقة بالرسوم الجمركية وقوانين تشجيع الاستثمار الصناعي كإصدار قانون التعرفة الجمركية رقم30لسنة 1927 وقانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1929، كما لعبت الاستثمارات الاجنبية خلال فترة الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي في انشاء وتطوير عدد من الصناعات الاستهلاكية المهمة كصناعة التمور والسكائر و حلج الاقطان وطحن الحبوب والصوابين والصناعات الجلدية والمنسوجات القطنية والصوفية والصناعات الانشائية كما ساهمت هذه الاستثمارات في انشاء مشاريع الطاقة الكهربائية وتصفية النفط واتسم التطور الصناعي في تلك الفترة بالنمو البطيء والتشوه لمعاناته الدائمة من عجز في الموارد المالية والخطط الاستثمارية التي وضعتها الدولة للأعوام (1927-1939).

وفي خضم تلك الظروف الصعبة ظهر(مجلس الاعمار) الى الوجود بموجب قانون رقم (23) لسنة 1950 اثر ارتفاع حصة الحكومة العراقية من عائدات النفط ، هذا الظهور لمجلس الاعمار ادى الى انتقال الدولة من دعم الصناعة الوطنية عن طريق المصرف الزراعي - الصناعي (تأسس عام1935م)الى تدخلها المباشر في تطوير القطاع الصناعي وتوفير مصادر التراكم الرأسمالي الصناعي.

المرحلة الثانية (1958 –1968)

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 الغيت وزارة الاعمار وكذلك مجلس الاعمار واستحدثت وزارة الصناعة بموجب القانون رقم (74) لسنة 1959وهذه الوزارة حسبما حدد لها في القانون تتولى مهمة تصنيع البلاد وتشرف على الشؤون الصناعية الحكومية والاهلية وفي عام 1960 صدر قانون جديد للتنمية الصناعية ليزداد عدد المؤسسات الصناعية من 150 وحدة في فترة العهد الملكي الى 480 وحدة [13].

وابان تلك الفترة جرى الاهتمام بالجانب العلمي واتباع اسس التخطيط الحديثة فجرت مسوحات موضعية للمشاريع ودراسات وفق اسس اقتصادية فنية الا ان كل ذلك جوبه بمعارضة شديدة من اصحاب المصالح ومحتكري راس المال ..وبحلول عام 1963 صدرت قرارات التأميم لتشكل انعطافه كبيرة في مسيرة التنمية الصناعية اذ ارست دعائم القطاع العام وهمشت بالمقابل عمل ودور القطاع الصناعي الخاص وقامت الحكومة باستحداث المؤسسة العامة للصناعة التي ارتبطت بوزارة الصناعة بموجب قانون رقم(166)لسنة1965 واستمر نشاط المؤسسات الانتاجية في تلك الفترة بوتيرة متصاعدة فاستحوذ على حصة لابأس بها من الناتج المحلي الاجمالي حيث شكل القطاع الصناعي عموماً نسبة(13%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي ليحتل المركز الثالث بعد الزراعة والتجارة

وليساهم في توظيف ما يربو على(300الف)عامل ، وليشكل اكثر من (90%)من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الصناعي[14].

المرحلة الثالثة (1968-2003)

بعد عام 1972 اي بعد مرحلة تأميم النفط شهدت البلاد نهضة صناعية شاملة عبر تنفيذ المشاريع المقترحة سابقاً واقامة صناعات جديدة مستقبلية في ضوء دراسات اعدت من قبل (المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي) كصناعة الحديد والبتروكيمياويات وتجميع السيارات والاجهزة الكهربائية والصناعات النسيجية و الانشائية ..الخ واصبحت هذه المشاريع تحقق ارباحا فعلية من خلال التصدير وخلال فترة الحرب العراقية الايرانية تردت كل مفاصل الحياة في العراق لاسيما الصناعة وحاولت الحكومة قبل نهاية هذه الحرب القيام بإجراءات ترقيعية لإصلاح ما يمكن اصلاحه عبر تشريع جملة من القرارات كالمرسوم رقم 32 لعام 1986لتنظيم اجراءات بيع وايجار اموال الدولة والمرسوم رقم 93 لسنة 1987 لتقليص نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من (51%) الى (25%) والمرسوم رقم 310 لسنة1987 حول اطلاق الحدود العليا لرؤوس اموال الشركات وغيرها من القرارات التي تشجع على الخصخصة وتسحب يد الدولة من الكثير من المشاريع الصناعية وبحلول عام1989 باعت الدولة 70 مصنع لمختلف انواع الصناعات الى القطاع الخاص ويسرت الدولة وفق القرار رقم 100 لسنة 1995 عملية بيع الدولة لمشروعاتها لمن يرغب من الافراد ...كل هذا ادى الى تدمير البنية الصناعية في البلاد وتعطل الانتاج في المنشآت الصناعية بسبب عدم توفر المواد الاولية والمواد الاحتياطية وتخلف التقنيات المستخدمة الامر الذي قاد الى هبوط مستويات الانتاج وضعف القدرة التنافسية للسلع والمنتوجات العراقية واستمر هذا التدهور بعد دخول القوات العراقية الكويت وتطبيق العقوبات الدولية حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل 90% من مجموع المنشآت الصناعية عام 2003 وهي نسبة مرتفعة جداً اي ان الصناعة في العراق وصلت حد الانهيار[15].

المرحلة الرابعة (2003 – 2013)

بعد عام 2003 استمرت المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالتراجع ومعروف ان مبيعات النفط تعتبر المصدر الاساس للعملة الصعبة الواردة الى العراق ومن هنا اصبح واضحاً ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد ويتأثر بحركة الاقتصاد العالمي وخاصة بأسواق النفط وحركة اسعاره العالمية مما يعني تأثر خطط البناء و التنمية و اعادة الاعمار ومن ثم المنهاج الاستثماري والميزانية الجارية للدولة بإيرادات النفط بشكل كبير.

وحتى نقف على الواقع الحقيقي للقطاع الصناعي بعد عام 2003 ومن تحليل اقسام الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للعام المنصرم 2013يتضح ما ياتي[16]:-

يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (229.3)مليار دولار بالأسعار الجارية وان نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تبلغ(2.7%)ويشمل كل الصناعات التحويلية ومن ضمنها تصفية النفط وتوليد الطاقة الكهربائية في حين بلغت نسبة الصناعة الاستخراجية (النفط الخام) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (46.6%) اما حصة القطاع الزراعي فقد بلغت (4%) ونسبة مساهمة قطاع الخدمات (22،1%) 00ومن تفحص الارقام السابقة وتحليلها يتضح ضالة نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومدى التراجع الحاصل في مجمل فعاليات الانتاج في العراق وبالمقابل يتضح ارتفاع الدور الذي يلعبه استخراج النفط الخام وتصديره ويمكن ارجاع هذا التراجع للقطاع الصناعي بعد عام 2003 لسببين هما:-

1. الاستيرادات غير المسبوقة ولمختلف انواع البضائع وبكافة مستوياتها بسبب قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بتجميد العمل بقانون التعرفة الجمركية وتطبيق ضريبة اعمار العراق بدلاً منه بنسبة موحدة هي(5%) على كل المستوردات.
2. ارتفاع مستوى قيمة الناتج المحلي الاجمالي بعد السماح للعراق بتصدير النفط الخام بدون قيود كمية على صادراته وارتفاع مستوى سعر صرف الدينار العراقي مما ادى الى انخفاض اسعار السلع المستوردة بالقياس الى السلع المنتجة محلياً وقيام الكثير من الدول المصدرة بممارسة سياسة

الاغراق او تقديم الدعم الحكومي لصادراتها الى العراق دون وجود اجراءات لحماية الصناعة الوطنية العراقية.

ثانياً. تقسيمات الصناعة في العراق بحسب المعايير الدولية:

تضم الصناعة في العراق عدة مجموعات تتباين فيما بينها ابتداءً من حاجتها الى المواد الاولية او طرائق انتاجها او طبيعة واستخدامات منتجاتها كما انها تختلف في حجمها وطاقتها وفي تقنياتها وحاجتها لكل انواع الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهاراتهم وادناه تقسيمات المنشاة الصناعية في العراق طبقاً للمعايير الاتية:- [11]

1. انواع الصناعة في العراق طبقاً للتصنيف الدولي للنشاط الصناعي (ISCI):

أ. الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ:- وتتضمن صناعة الالبان وطحن الحبوب وصناعة البسكويت والمعكرونة والشعرية والمعجنات والمرطبات والمشروبات الغازية والتعليب وصناعة السكائر والتبغ.

ب. الصناعات النسيجية والملابس والجلود:- تتضمن صناعة المنسوجات والسجاد والملابس الجاهزة والجواريب والملابس الداخلية والاحذية.

ج. منتجات الخشب وصناعة الاثاث:- وتشمل قطع ونشر الاخشاب وصناعة لوازم الخشب وتجارة الاخشاب والاثاث والدوشمة.

د. الصناعات الورقية والطباعة :- تتضمن صناعة الورق وعجينته وصناعة العبوات والصناديق من الورق المقوّى والاكياس الورقية وكذلك الطباعة والاعمال المصاحبة.

هـ. الصناعات الغذائية:- مثل صناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية والاصباغ والمنظفات ومنتجات البلاستك والمطاط وتصفية النفط.

و. الصناعات الانشائية:- تتضمن صناعة الاسمنت والطابوق والجص والمنتجات الكونكريتية وصناعة الكاشي و الموزائيك والمنتجات الزجاجية.

ت. الصناعات المعدنية الاساسية :- كصناعة الحديد والفولاذ والمسبوكات والالمنيوم.

ن. صناعة المنتجات المعدنية :- كالمكائن والمعدات الكهربائية ولوازمها.

ي. الصناعات الاخرى :- تشمل صناعة اللعب والتجهيزات الرياضية والاجهزة الموسيقية وصناعة الحلي والمجوهرات والصناعات التقليديةو الفلكلورية .

2. الصناعة في العراق وفقاً لمعيار حجم المنشاة الصناعية ــ

هذا المعيار يقسم المنشآت والمشاريع حسب حجومها تبعاً للتصنيف الدولي لعدد العمال في المشروع الذي يضم 10 عمال فما دون هي من المشاريع الصغيرة اما التي تضم (10-29)عامل فهي من المشاريع المتوسطة اما المشاريع التي تضم (30) عامل فاكثر فهي من المشاريع الكبيرة وفي العراق يمكن تقسيم المشاريع وفق هذا المعيار كالاتي[12].

أ. المشاريع الكبيرة:- وهي تضم في سنة (2012)ما يبلغ (686) منشأه يعمل فيها (209013) مشتغل وقيمة الانتاج فيها (4677)مليار دينار وقيمة مبيعاتها يبلغ (4142) مليار دينار في حين بلغت القيمة المضافة لديها(4394)مليار دينار.

ب. المنشآت الصناعية المتوسطة :- يبلغ عددها(218)منشأه عام (2012)وتضم (3357) مشتغلا وقيمة انتاجها لنفس السنة بلغ (187.2)مليار دينار وقيمة مبيعاتها (1690) مليار دينار.

ت. المنشآت الصناعية الصغيرة:- عدد المسجل بلغ(43669)معملاً تضم (146210)مشتغل وقيمة انتاجها(4567)مليار دينار.

3. معيار ملكية المنشاة الصناعية:- اي حسب الجهة المالكة للمشروع التي تديرها وتشغلها وتقسم كالاتي:-

أ. منشاة القطاع العام :- تملكها الجهات الحكومية اي مختلف الوزارات في الدولة لكن معظمها يتبع وزارة الصناعة والمعادن ويبلغ عددها (118) منشاة سنة(2012) تضم (163467) مشتغل ويبلغ اجمالي قيمة الانتاج فيها (3300)مليار دينار عراقي.

ب. منشات القطاع المختلط:- وهذه ملكيتها تابعة للقطاعين العام والخاص عددها (14) منشاة كبيرة سنة2012وتضم(3917)مشتغلاً واجمالي قيمة انتاجها (248) مليار دينار عراقي لنفس السنة.

ت. معامل القطاع الخاص وتضم (554) معمل كبير من مجمل عددها سنة 2012البالغ (43669) معمل ويعمل فيها (416291)مشتغل واجمالي قيمة انتاجها بلغ (1129000)مليون دينار لنفس السنة

ثالثاً. ابرز مشاكل القطاع الصناعي في العراق

1. ضعف الجانب التمويلي نتيجة قلة التخصيصات الاستثمارية الفعلية في موازنات الدولة العراقية يتبعه قلة الاستثمارات الاجنبية القادمة الى العراق كونه بيئة طارده للاستثمار حسب التصنيف الدولي ثم يأتي بعد ذلك قصور الجهاز المصرفي وتخلفه وعدم قدرته على تعبئة المدخرات وتجهيز المجتمع بالائتمان المطلوب...باختصار عدم وجود تخطيط علمي استثماري حيث اقتصر الاستثمار رغم قلته على قطاعات مضمونه سريعة الربح كالقطاعات الخدمية وقطاع السكن والتجارة والصناعات الهامشية.
2. الدمار الذي لحق بالبنى التحتية للقطاع الصناعي سيما المصانع الكبيرة واهمال عملية اعادة الاعمار وتأهيل تلك البنى و المنشآت التي طالها التدمير والنهب.
3. انتشار الفساد المالي والاداري في جميع مؤسسات الدولة وغياب الرادع القانوني والاجراءات الصارمة مما جعل من عملية الاستثمار واعادة الاعمار سلسلة روتينية لا تنتهي الا بالرشاوى والوسطاء سيما في دوائر الضريبة التي اصبحت عائقاً كبيراً للاستثمار المحلي والاجنبي.
4. ارتفاع حزمة تكاليف المنتج العراقي بسبب شح الطاقة الكهربائية والمنتجات والمشتقات النفطية وتشريع قانون اعادة المفصولين السياسيين وتأثير كل ذلك على مجمل تكاليف المنتجات.
5. ضعف الجانب التشريعي وعدم الاهتمام بمتابعة وتنفيذ القوانين الصادرة التي تنظم عملية قطاع الصناعة الامر الذي ادى الى اغراق الاسواق بالبضائع الرديئة ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية المحلية مما ادى الى اغلاق المئات من المصانع نتيجة عدم قدرتها على المنافسة سيما اثناء فترة الغاء التعرفة الجمركية.
6. ابتعاد ذوي الاختصاص والتكنوقراط من قمة القرار الصناعي اي استبعاد الكفاءات العلمية اصحاب الخبرة لأسباب سياسية منها نظام المحاصصة والتوافقات.
7. تهالك وتقادم وسائل الانتاج المستخدمة في المصانع ناهيك عن تخلفها التقني والعلمي وعدم تعويضها واستيراد البديل عنها مما ادى الى شطب خطوط انتاجية بأكملها من المصانع العراقية.
8. المشاكل التسويقية التي ظهرت اما منشآت القطاع الصناعي واعراض بعض الاجهزة الحكومية عن شراء منتجات الصناعة الوطنية بسبب الفساد بكل انواعه.
9. اهمال البحث العلمي الذي يعتبر اهم عوامل النهوض بالقطاع الصناعي وحلقة الوصل بين التنمية والتخطيط.
10. تخلف الدوائر الخدمية عن تقديم مختلف انواع واجباتها للقطاع الصناعي كتخلف دوائر البلدية من جهة تخصيص الاراضي ودوائر الكهرباء والنفط والماء والتخطيط العمراني والدوائر الاجنبية
11. خلق العديد من مصانع القطاع الخاص تحت وطأة الظرف الامني ورفع الدعم وهجرة العمالة الفنية ورداءة المواد الاولية المستوردة .

المبحث الثالث

قياس أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2013)

أولاً. تحديد العلاقة وفق النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث: وفقاً للنظرية الاقتصادية فان هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات نمو القطاع الصناعي في البلدان المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت، فضلاً عن أنه يقدم المعرفة التقنية

المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، كذلك تأثيره على النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال تأثيره على الاستثمار الخاص، وميزان المدفوعات، وسوق العمل.

ثانياً. متغيرات النموذج: تم استخدام النموذج الخطي البسيط وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت متغيرات النموذج كالاتي:

1. المتغير التابع هو معدل نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2013).
2. المتغير المستقل هو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لنفس المدة الزمنية.

المتغير	الرمز
معدل نمو القطاع الصناعي	IDS
الاستثمار الاجنبي المباشر	INV

ثالثاً. صياغة النموذج: تم صياغة معادلة الانحدار كالاتي:

$$IDS = \beta_0 + \beta_1 INV + u_i$$

رابعاً. اختبار الاستقرارية: في هذه المرحلة يتم اختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية المستخدمة في البحث من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية والفرق لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار ديكي- فوللر الموسعAugmented Dickey-Fuller (ADF) ، والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) هي كالآتي: $\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$

خامساً. اختبار وتقدير النموذج: يتم تقدير النموذج هنا للتأكد من معنوية مجموعة من الاختبارات من مثل (R2, F, T, D.W) التي تدلل على القوة التفسيرية للمتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج، وكالاتي:

اختبار F

ويحاول اختبار (F) أن يجيب على السؤال هل افلح النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ويختبر الفرضية؟ إذ نقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي k-1 ودرجة حرية المقام n-k، فإذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرض البديل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، أما إذا كانت القيمة المحتسبة اصغر من الجدولية فان ذلك يعني قبول فرضية العدم H_0 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي انه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

حساب معامل التحديد R^2:

R2 هي بمثابة المعامل المفسر للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع بسبب التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، فإذا كانت قيمته مرتفعة أي قريبة من الواحد فذلك يدل على جودة المتغير المستقل في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وإذا كانت قريبة من الصفر فان المتغير المستقل لا يشرح إلا القليل من التغير الحاصل في المتغير التابع، وبذلك يُعد هذا المعامل قياس وصفي لتفسير الفائدة لمعادلة الانحدار بتقدير القيم.

حساب معامل التحديد المصحح: $\overline{R}^2$:

معامل التحديد المصحح أو (المعدل) R square Adjusted يستخدم لحل مشكلة جودة التوفيق، ويكون حساساً لدرجة الحرية أي المتغيرات المستقبلية داخل المعادلات.

اختبار t: وهو اختبار إحصائي يقيس معنوية المعلمة، إذ أن معنوية المعلمة تبين قوة تأثير المعلمة في إعطاء علاقة موثوقة يُعتمد عليها لتأويل النموذج المقدر للظاهرة المدروسة ويمكننا أن نحصل على قيمة (t) من الصيغة الرياضية الآتية:

$$t\,\beta_0 = \frac{\beta_0}{s.e\beta_0}$$

اختبار Durbin-Watson (D.W):

يفيد اختبار Durbin - Watson في الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، أو مدى تحقق تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولتطبيق اختبار Durbin – Watson نقوم باستخدام قيمة D.W المقدرة في معادلة الانحدار ونختبر فرضية العدم، فإذا كانت قيمة D.W المحتسبة أكثر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري معدل نمو القطاع الصناعي والاستثمار الاجنبي المباشر

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري النموذج:

جدول -1- نتائج اختبار الاستقرارية

المتغير	عند مستوى I(0)			الفرق الأول			
	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	مستوى المعنوية
معدل نمو القطاع الصناعي(IDS)	-1.036653	-4.420595 -3.259808 -2.771129	غير مستقرة	-5.517796	-4.420595 -3.259808 -2.771129	مستقرة	%1
الاستثمار الاجنبي المباشر(INV)	-1.647751	-4.297073 -3.212696 -2.747676	غير مستقرة	-2.918813	-4.420595 -3.259808 -2.771129	مستقرة	%10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يتضح من الجدول -1- أن متغيري النموذج كانت غير مستقرة في مستواها، ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت وبمستوى معنوية (1%) لمتغير معدل النمو في القطاع الصناعي، و(10%) لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر، لذا أصبح النموذج جاهزاً للتقدير واجراء الاختبارات الاخرى.

اختبار وتقدير النموذج

تم تقدير معادلة الانحدار وفق طريقة (OLS) بأربعة اساليب للحصول على افضل النتائج، فقد تم تقديريها بصورتها الطبيعية، واللوغاريتمية، ونصف اللوغاريتمية، ونصف اللوغاريتمية المعكوسة، وجدنا أن أفضل النتائج والتي تتطابق وفرضيات النظرية الاقتصادية هي تقدير وفقاً لأسلوب النصف اللوغاريتمي المعكوس، وكانت معادلة الانحدار هي:

Regression Analysis: IDS versus LOG INV

The regression equation is

IDS = 2.17 - 0.0950 LOG INV

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	2.1695	0.3364	6.45	0.000
LOG INV	-0.09495	0.07334	-1.29	0.228

S = 0.689918 R-Sq = 15.7% R-Sq(adj) = 6.3%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	0.7979	0.7979	1.68	0.228
Residual Error	9	4.2839	0.4760		
Total	10	5.0818			

Unusual Observations

Obs	LOG INV	IDS	Fit	SE Fit	Residual	St Resid
11	7.70	2.700	1.439	0.365	1.261	2.15R

R denotes an observation with a large standardized residual.

Durbin-Watson statistic = 1.60073

التحليل

اختبار F

في النموذج الذي تم اختياره فأن قيمة (F) كانت (1.68) ونقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي(2-1=1)اذ أن k-1 (عدد المتغيرات-1)، ودرجة حرية المقام

(9=2-11)اذ أن n-k(عدد المشاهدات-عدد المتغيرات)، فكانت (F) المحتسبة (1.68) بمستوى معنوية (5%) وهي أصغر من (F) الجدولية البالغة (3.89)لذلك نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرض البديل H_1 أي أن العلاقة المدروسة غير معنوية.

اختبار T

ظهرت قيم (t) كالآتي:

Predictor	T
constant	6.45
INV	-1.29

فأن (t) للثابت كانت(6.45) وللمتغير المستقل (INV) كانت (-1.29) وعند مقارنة (t) المقدرة مع (t) الجدولية بدرجات حرية (n-k) نجد الآتي:

- إن (t) المقدرة للثابت تزيد على (t) الجدولية بمستوى معنوية 1%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (INV) تزيد على (t) الجدولية بمستوى معنوية 25%.

معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$:

بعد ملاحظة النتائج وجدنا أن معامل التحديد يساوي (15.7%) وهذا يعني أن بحدود (15.7%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل.

أما معامل التحديد المصحح (R square Adjusted) فبلغت قيمته (6.3%) وهذا طبيعي كون أن معامل التحديد المصحح تنخفض قيمته كلما ازداد عدد المتغيرات المستقلة.

Durbin-Watson

بلغت قيمة D.W (1.60073) وهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (dL ، du) والبالغة (0.927 ، 1.324) على التوالي وعند مستوى معنوية 5%، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

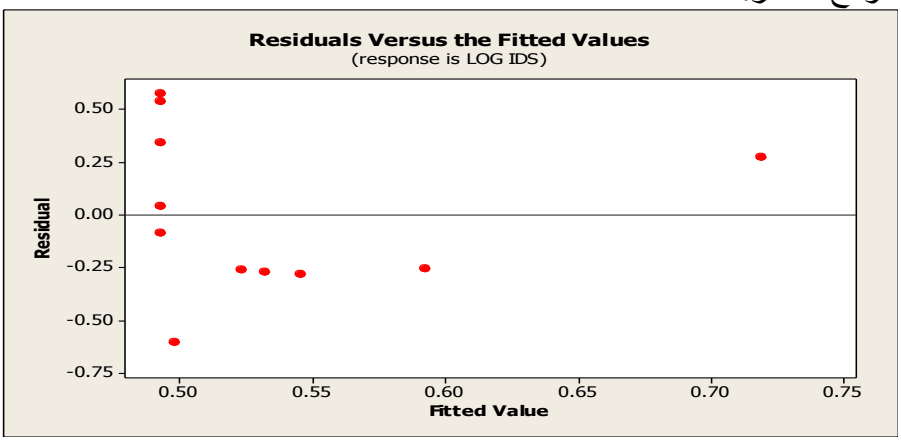

الخاتمة

أولاً. الاستنتاجات

1. يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مهماً في تنمية اقتصادات البلدان المضيفة اذا ما تم توجيهه بالشكل السليم الذي يخدم آليات التنمية في تلك البلدان.
2. يعاني القطاع الصناعي في العراق من مشكلات كبيرة تحد من قدرته على النهوض ومنافسة السلع الاجنبية، وتتركز هذه المشكلات في جوانب التمويل والبنى التحتية وانتشار الفساد المالي والاداري وارتفاع تكاليف الانتاج.
3. عدم تأثر القطاع الصناعي في العراق بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى البلد.
4. تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة طردية بين متغيري الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في البلدان المضيفة لتلك الاستثمارات، الا انه في العراق كانت العلاقة عكسية، ونعتقد ان السبب يعود الى ان الاستثمارات الاجنبية لم تركز على تنمية القطاع الصناعي، وانما

ركزّت على تنمية القطاعات التي تجعل البلد يعتمد بالأساس على استيراد السلع الصناعية من الخارج، الامر الذي يسبب بانخفاض تنافسية السلع المصنعة داخليا.

ثانياً. التوصيات

1. تفعيل القوانين النافذة سيما قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لعام 2010.
2. تفعيل قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 .
3. اقرار قانون التعرفة الجمركية.
4. التعاون مع القطاع الخاص بالتكامل والدعم من خلال خصخصة بعض المشاريع الحكومية واعادة تحديثها سيما المنتجة للمواد الاولية التي تعتمد عليها قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام.
5. -تسهيل الإجراءات الحكومية لتمكين الصناعي من استيراد المواد الأولية الخاصة بإنتاجه كي يعبر حلقة التاجر والاسعار المتضاربة العالية.
6. -التفاعل مع القطاع الخاص وعدم عزله ودمجه مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وإعطائه مساحات ثابتة ومعلومة للعمل ضمنها شأنه شأن بقية قطاعات الدولة.
7. ان تهتم وزارة العمل بإقامة دورات تأهيلية وتدريبية لتعليم الأفراد المهن التي تتطلب مهارات ومستوى علمي معين للتعويض عن المتسربين وتزويد سوق العمل بالمهارات المطلوبة.
8. مغادرة ومعالجة الأخطاء والهفوات والنواقص في بعض القوانين كقانون الاستثمار وقانون بيع وإيجار أملاك الدولة مما يطمئن حالة المستثمر المحلي والأجنبي.
9. العمل على تخصيص مبالغ ثابتة في موازنة الدولة لتمويل القطاع الصناعي الخاص على شكل قروض ميسرة ودعم بعض السلع و والخدمات.
10. إنشاء مصارف متخصصة مهمتها دعم الاقتصاد المحلي سيما الصناعي الخاص وإرجاع المصرف الصناعي إلى مهمته السابقة في اسناد القطاع الصناعي الخاص ورفع صبغته التجارية لصناعيي المحافظة على الأقل.
11. إعادة النظر في الديون التي في ذمة الصناعيين سابقاً كإعادة جدولة هذه الديون أو زيادة فترات استردادها أو إلغائها كبادرة حسن نية من قبل الحكومة تجاه القطاع الصناعي الخاص سيما إذا كانت هذه الديون قليلة ومتواضعة.
12. تفعيل دائرة التقييس والسيطرة النوعية
13. تفعيل قانون رقم(11) لسنة 2010 المتعلق بحماية المنتجات العراقية وعدم استيراد غير الضروري من السلع.
14. فرض ضرائب عالية على المستوردات الأجنبية المماثلة لإضعاف قدرتها على منافسة المنتج المحلي.
15. الرجوع الى نظام الاستيراد بموجب اجازات تصدر عن طريق وزارة التجارة بشكل يسمح للتجار باستيراد البضائع التي تحتاجها المحافظة فعلاً.

المصادر:

1. صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الاجنبية ،المسوغات والاخطار ،حلقة نقاشية- بيت الحكمة ، بغداد، اب 1998 ، ص8.
2. منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الاجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق اهدافها التنموية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2008 ، ص12.
3. حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضية التنمية في الاقطار العربية، العدد/6 ، لسنة 2004- السنة الثالثة ، ص3.
4. صفوت عبد السلام، نظرية انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجية، العلوم القانون والاقتصادية، جامعة عين شمس، الاسكندرية ، 2002 ، ص326.
5. موسى اسماعيل الدفراوي، نظرية الاستثمار الاجنبي الممارسة والدلالات، دار انتوني، 2002، لندن، ص17.

6. عادل عيسى كاظم ، الاستثمار الاجنبي في بلدان اسيوية مختارة مع اشارة خاصة الى الفرص المتاحة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2005 ، ص21.
7. د.عباس علي العامري، مستقبل الاستثمارات الاجنبية في العراق، جريدة الصباح، صفحة افاق استراتيجية العدد، 311 الصادرة يوم .
8. د. آمال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد311.
9. د. فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الصناعية في العالم، وكالة المطبوعات ، الكويت، ط1، 1980، ص15-16.
10. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية الاحصائية العراقية لعام 2013وزارة التخطيط العراقية، صفحات مختلفة.
11. الجهاز الاللطيف،إحصاء ، المجموعة السنوية الاحصائية العراقية لعام 2012 وزارة التخطيط العراقية، صفحات مختلفة .
12. مجموعة باحثين، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، تحرير د.عماد عبد اللطيف، منشورات بيت الحكمة، بغداد ، 2001، ص75.
13. سلام كبه، البارادوكس الصناعي في العراق الجديد، القسم الاول، التصنيع وثورة 14تموز متوفر على الموقعwww.tellskuf.com/index/image-yallery
14. ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق، مديرية الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، بغداد ، 2012 ، ص6.
15. الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الحسابات القومية، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة2013.

الملاحق

جدول (2) المؤشرات الاقتصادية(الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه، نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، حجم الاستثمار الاجنبي (مليون دولار)

السنوات	الناتج[2] المحلي	معدل نمو الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي %	حجم[5] الاستثمار الاجنبي
2003	24.700	[*]7.5	0.9	50
2004	33.327	35	1.3	300
2005	54.846	64	1.3	515.3
2006	72.486	32	1.3	383
2007	110.423	52	1.4	972
2008	111.300	0.79	1.5	1.856
2009	142.814	28	2.9	1.451
2010	191.176	33	2.3	1.426
2011	210.280	10	2.8	2.000
2012	222.879	5.7	1.7	3.400
2013	267.395	5	2.7	2200